اللغات الضعيفة
وأثرها في أصول النحو

الدكتور

عبدالعزيز صافى الجبل

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد: فإنّ للعرب لغات متعدّدة ومتنوّعة؛ فهذه لغة لقريش، وتلك لبني تميم، والأخرى لهوازن، والرابعة لربيعة، والخامسة لقيس، والسادسة لبني أسد، وغيرها لجميع العرب إلا أهل الحجاز، إلى ما هنالك من اللغات. وهذه اللغات ليست على درجة واحدة من الفصاحة؛ لذلك اضطرّ علماؤنا الأقدمون إلى تصنيف هذه اللغات، وبيان تفاوتها في الفصاحة؛ فكان منها الفصيح، والأفصح، والضعيف، والرديء، والقليل، والمنكر، والمتروك، وغيرها من اللغات التي كانت تلهج بها حناجر العرب في ربوع الجزيرة العربيّة.

ولقد لفت نظريّ، وشدّ انتباهي وصفهم لبعض لغات العرب بالضعف، وهي من اللغات الواردة في بعض القراءات القرآنيّة المتواترة، أو في الحديث النبويّ الصحيح، أوفي نثر العرب الخلّص، أوفي شعر فحول الشعراء. وهذه هي الأصول النقليّة المعتمدة في أصول النحو. لذلك عقدت العزم على جمع ما تيسّر لي من تلك اللغات- المحكوم عليها بالضعف-من كتب التفسير وعلوم القرآن، وكتب الاحتجاج للقراءات، وكتب اللغة والمعاجم، وكتب الغريب، وكتب النحو والصرف، وشروح الحديث، وغيرها، لدراسة هذا الموضوع الشائق الشائك الذي لم أقف على من خصّه بالدراسة من قبلُ-حسب علمي-وإن كانت مادّته موزّعة في مختلف المصادر والمراجع العربيّة، لعلّي أنتهي إلى تحديد مفهوم اللغات الضعيفة، ومعرفة المعايير التي اتخذها السابقون في تصنيف هذه اللغات. وأثرها في أصول النحو.

ولا أذيع سرّا إذا قلت إنني انتهيت من كتابة الموضوع منذ فترة ليست بالقصيرة، ولكن نمي إلى علمي أنّ الدكتور محمود فجّال- رحمه الله-له كتاب عنوانه"الفصيح والضعيف في اللغة العربيّة"فحرصت على أن أطّلع عليه قبل نشر البحث، حتّى لا أكرّر ما قال، وأقتنص منه بعض الفوائد، التي تفيدني في بحثي، ولو كانت في تعريف الضعيف. فراسلت أنا والدكتور سليمان خاطر أحد أبنائه للحصول على نسختين من الكتاب. وقبل أن يصلنا منه الردّ، تفضّل مشكورا الدكتور عبد العزيز الخثلان، وكيل كلّيّة الآداب بجامعة الملك فيصل بمنطقة الأحساء بالمملكة العربيّة السعوديّة، بإرسال نسخة لي على بريدي الإلكتروني. فوجدت أنّ الكتاب لا صلة له بموضوعي ألبتّة.

ولقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تقفوها قائمة بأهمّ مصادر البحث ومراجعه.

أمّا التمهيد فخصّصته لاختلاف لغات العرب، وتفاوتها في الفصاحة.

والمبحث الأول: جعلته لمعنى اللغات الضعيفة ومعايير الحكم عليها.

والمبحث الثاني: أفردته لأثر تلك اللغات في الأصول النقليّة

والمبحث الثالث: كان لأثر تلك اللغات في الأصول العقليّة

والخاتمة ضمّنتها أهمّ نتائج البحث.

تمهيد:

اختلاف لغات العرب، وتفاوتها في الفصاحة:

نقصد بلغات العرب تلك اللهجات العربية المختلفة التي كانت تتكلم بها القبائل العربية قبل نزول القرآن الكريم وبعده، حتّى نهاية عصور الاحتجاج. فقد كانت جزيرة العرب تعجّ بشتى اللغات المتباينة التي يخالف بعضها بعضا في ظواهر صوتية، وبنيوية، وتركيبية، ودلالية. وقد أفرد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: اختلاف اللغات وكلها حجة[1]، وعليه عوَّل السيوطي في كتابه (الاقتراح)[2]. كما خصّ ابن فارس هذا الموضوع في كتابه الصاحبي بباب أسماه: " "باب القول في اختلاف لغات العرب[3]" بيَّن فيه وجوه اختلاف تلك اللغات، ونسب فيه بعضها إلى أصحابها وترك بعضها الآخر دون نسبة.

ثمّ عقّب على تلك اللغات بقوله: " وكلّ هَذِهِ اللغات مسمّاة منسوبة إِلَى أصحابها، لكن هَذَا موضع اختصار، ، وهي –وإن كَانَتْ لقوم دون قوم– فإنها لما انتشرت تَعاوَرَها كُلٌّ[4]".

ومن طريف ما ورد في اختلاف اللغات ما رواه ابن جني عن الأصمعيّ أنّه قال: "اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: "الصقر" بالصاد، وقال الآخر: "السقر" بالسين، فتراضيا بأول وراد عليهما، فحكيا

---

[1] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤

[2] الاقتراح للسيوطي في علم أصول النحو، تحقيق: د/حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ص١٢١

[3] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ٢/١

له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو "الزقر! [1]" وهذه الأخيرة لغة بني كلب[2]

وجاء"في طبقات النحويين لأبي بكر الزُّبيديّ ما نصه: قال ابنُ نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه فقال: لا. فقلت كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات[3]".

ويفهم من هذا النص أن كلام العرب ليس كلّه سواء، فهو متعدّد اللغات، ومتفاوت في الفصاحة والرتبة؛ فمنه اللغة الشائعة التي تكلّم بها أكثر العرب، وجرت على ألسنة الفصحاء، وارتضاها أبو عمرو بن العلاء. وغيره من النحويّين. ومنها لغات أخرى تكلّم بها بعض العرب وخالفت ما عليه السواد الأعظم منهم، فلم ينكرها أبو عمرو، ولم يقع اختياره عليها فسمّاها لغات.

ومن ذلك اختلافهم في لفظ"مُنْتُن" الذي فيه ثلاث لغات: مُنْتِن وهو الأصل، ثم يليه منْتِن، وأقلها مُنْتُن[4]".

واختلافهم في ضبط كلمة"إصبع"إلى عشر لغات: "تَثْلِيثُ الْهَمْزَةِ مَعَ تَثْلِيثِ الْبَاءِ وَالْعَاشِرَةُ أُصْبُوعٌ وِزَانُ عُصْفُورٍ وَالْمَشْهُورُ مِنْ لُغَاتِهَا كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الْبَاءِ، وَهِيَ الَّتِي ارْتَضَاهَا الْفُصَحَاءُ[5]"و أَصبِع –بفتح الهمزة

---

[2] شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي٢/ ٨٨٥

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ١٤٦

[4] الخصائص ٢/ ١٤٥

[5] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٣٣٢

وكسر الباء– لغة رديئة[1]، وكقول الخليل: "لَصِقَ يلصَقُ لُصُوقاً، لغة تميم، ولَسِقَ أحسن لقيْسٍ، ولزق لربيعة وهي أقبحها[2]".

فنلحظ هنا الاختلاف في نطق الكلمات من قبيلة إلى أخرى، كما نلحظ إصدار الأحكام على تلك اللغات؛ فهذه اللغة هي"الأصل"، وتلك"تليها"، والثالثة"أقلها". والأخرى" ارتضاها الفصحاء"، وغيرها "لغة رديئة". وهذه "لغة تميم"، وتلك "أحسن لقيس"، والثالثة "لربيعة وهي أقبحها".

فكلام العرب فيه الأفصح، وفيه الفصيح، كما قال السيوطيّ: "رُتَبُ الفصيح متفاوتةٌ ففيها فصيحٌ وأفصح[3]"، وفيها دون ذلك كالضعيف، والرديء، والقبيح، والمتروك،. والمَجهول. وقد ألف أبو العباس ثعلب كتابه الفصيح ليختار فيه فصيح الكلام الذي يجري على ألسنة الناس وفي كتبهم؛ فقال في أول كتابه: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام، مما يجرى في كلام الناس وكتبهم، منه ما فيه واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما[4]"

ويظهر من قول ثعلب أن كلام العرب متفاوت في الفصاحة. وأنّ كلام الناس فيه الخطأ، وفيه الصواب. وأنّ من كلام العرب ما فيه لغتان

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٦/١

[2] العين ٥/ ٦٤

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٦٨/١

[4] الفصيح ٢٦٠

متساويتان في الفصاحة، وما فيه لغات متعدّدة: لغتان وثلاث وأكثر، ومنهنّ الفصيح والأفصح. وقد نقل السيوطي[1] عن علماء اللغة كلمات فصيحة، وأخرى أفصح منها. وذكر من ذلك أنّ: البُرّ أفصحُ من القَمْح والحنْطة. وأنّ قولهم: أنصبَه المرضُ أعْلى من نَصبَه. وقولهم: قَرَرت بالمكان أجود من قَرِرت. وأنّ الحِبْر: العالم – بالكسر– أصحّ من الحَبْر– بالفتح–؛ لأنه يجمع على أفْعال، والفَعْل يجمع على فُعُول. وأنّ قولهم: هذا مَلْك يميني –بفتح الميم–أفصحُ من الكسر.

وأنّ: الأَنملة والأُنملة لغتان: طرف الأصبع، وأَنملة–بفتح الهمزة وفتح الميم– أفصح. وأنّ قولهم: ضَرْبة لازب أفصحُ من لازم، وبُهِت أفصحُ من بَهُتَ وبَهِت.

وأنهى أمثلته بما أجمع عليه الناس جميعا–كما قال– من أن اللغة إذا وَرَدت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلافَ في ذلك.

وبناء على ما تقدّم نستطيع أن نقرّر أنّ للعرب لغات عربية متعدّدة، وليست لغة عربيّة واحدة، وإنْ كان يجمعها لسان عربيّ واحد. وتلك اللغات ليست على درجة واحدة من الفصاحة. ومدار هذه الفصاحة في الألفاظ على كثرة استعمال العرب لها، وشيوعها على الألسن؛ قال صاحب البلغة: "إن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها [2]".

ولقد عُني أصحاب المعاجم، وعلماء اللغة عامة بتلك اللغات، وما بينها من تفاوت في الفصاحة، لا سيما تلك الكتب التي عرفت باسم كتب

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٦٨/١

[2] البلغة إلى أصول اللغة ٣٣

لحن العامة، كلحن العامة للكسائي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والفصيح لثعلب، وما ألف حوله من شروح كإسفار الفصيح للهروي، وغيرها كثير.

كما كان علماء النحو يشيرون في مصنفاتهم النحوية إلى التراكيب الفصيحة، والضعيفة، والرديئة، والمنكرة، وينسبون بعضها إلى القبائل التي تكلّمت بها، ويتولّون توجيه ما فيها من روايات مختلفة إذا كانت صحيحة وفصيحة، ويفاضلون بينها؛ وأمثلة ذلك كثيرة في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وكتب أبي علي الفارسي، وكتب ابن جنّي، وغيرها. لكنني سأكتفي ببعض العبارات التي وردت في كتاب إمام النحاة سيبويه–ففيه غناء أيّ غناء–وهي تكشف عن تعدد لغات العرب، وما بينها من تفاوت في الفصاحة؛ ومن تلك العبارات قوله: "وزعموا أنَّ ناسا يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأَنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث[1]"وقال في موضع آخر: "ومَنْ قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدا. كأَنه قال: ما كان شأنُ عبدِ الله وزيدا، وحمله على كانَ؛ لأنّ كان تقع ههنا. والرفعُ أجودُ وأكثر في: ما أنت وزيدٌ، والجر في قولك: ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ، أحسنُ وأجودُ، كأَنه قال: ما شأنُ

---

[1] الكتاب لسيبويه ٣٠٣/١

عبدِ الله وشأنُ زيدٍ [1]".

إلى غير ذلك من العبارات التي توحي بتعدّد اللغات، والمفاضلة بينها في الألفاظ والتراكيب التي رويت بوجوه مختلفة في الضبط تبعا لاختلاف القبائل؛ كقوله: "فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفْعُ أَجودُ [2] "، وقوله: "والنَّصبُ فى الأوّل أقوى وأحسنُ. . . وهو على ذلك عربيّ جيد. والجرّ أجود [3]"، وقوله: "والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع [4]"، وقوله: "ودابقٌ الصرف والتذكير فيه أجود [5]"، وقوله: "كما قالوا في خراسان: خرسيٌّ، وخراسانيٌّ أكثر، وخراسيٌّ لغةٌ [6]"، وقوله: "وقد يُرْفَعُ هذا في لغة بني تميم والنصبُ في لغتها أحسن [7]"، وقوله: "وزعم يونس أنها لغةٌ كثيرة في العرب جيدة [8]"، وقوله: "وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز [9]"، وقوله: "وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم [10]"، وقوله: "وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأما العامة فلا يمُيلون [11]"، وقوله: " أنها لغةٌ لفزارة وناسٍ من قيس؛ وهي قليلة [12]"، وقوله: "فهي لغةٌ لأهل

---

[1] نفسه ٣٠٩/١
[2] نفسه ٨٢/١
[3] الكتاب ١٧٠/١
[4] نفسه ٣٠٤/٢
[5] نفسه ٢٤٣/٣
[6] نفسه ٣٣٦/٣
[7] نفسه ٣٨٤/١
[8] نفسه ٢٠٥/٢
[9] نفسه ١١٠/٤
[10] نفسه ١١٣/٤
[11] نفسه ١٢٠/٤
[12] نفسه ١٨١/٤

الحجاز وهي عربية جائزة[1].

ولقد سجّل القرآن الكريم، بقراءاته المختلفة: المتواترة، والأحاديّة، والشاذة كثيرا من الظواهر اللهجيّة: الصوتيّة منها والصرفيّة، والنحويّة، والمعجميّة؛ فغدا معينا لا ينضب لمختلف لغات العرب؛ قال أَبُو عبيد وَأَبُو الْعَبَّاس في شرح حديث: " نَزَلَ القُرآنُ على سبعةِ أحْرُف ": مَعْنَاهُ، نزل على سبع لُغَات من لُغَات الْعَرَب، مِنْهَا لُغَة قُرَيْش ولغة هُذَيْل ولغة أهل الْيمن ولغة هوَازن وَمَا أشبههَا. . . [2]"

وإذا تتبعنا وجوه اختلاف القراءات القرآنية وجدناها لا تكاد تخرج عن وجوه اختلاف لغات العرب التي أوردها علماء اللغة.

---

[1] نفسه ٤/٤٥٧

[2] المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٣٠٦

المبحث الأوّل: معتبي اللغات الضعيفة ومعايير الحكم عليها:

أولا: معتبي اللغات الضعيفة:

أ- في اللغة:

اللغاتُ جمع لُغة، وهي اللِّسْنُ. ويُقصد بها هنا لهجات العربيّة المختلفة. وقالوا في جمعها أيضا: لُغًى، ولُغُون. والنسبة إليها لُغَويّ. وهي من لغا يلغو إذا تكلّم. وأصلها قبل الإعلال لُغْوَة، ووزنها فُعْلَة، ثمّ نُقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، وهو الغين، فبقيت الواو –وهي لام الكلمة– ساكنة، فحذفت، فصارت لُغَة.

قال ابن جني: أصلها لُغْوة ككُرَة وقُلَة وثُبَة. كلّها لاماتها واوات لقولهم. كَرَوْتُ بالكُرَة، وقَلَوْتُ بالقُلَة؛ ولأن ثُبَةً كأنها من مقلوب ثاب يثوب. . . . وقالوا فيها: لغات ولُغُون كـــ: كُرات وكُرُون[1]".

وَقَالَ الجَوْهرِي: " أَصْلُها لُغَيٌ أَوْ لُغَوٌ، والهاءُ عِوَضٌ "أي حذفت لام الكلمة، وعوّضت منها بالتاء[2].

وقَالَ الْكِسَائِيُّ: لَغا فِي الْقَوْلِ يَلْغَى، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَلْغُو، ولَغِيَ يَلغَى، لُغةٌ، ولَغا يَلْغُو لَغْواً: تَكَلَّمَ[3].

قال الرازي: " (اللُّغَةُ). . . جَمْعُهَا (لُغًى) مِثْلُ بُرَةٍ وَبُرًى وَ (لُغَاتٌ) أَيْضًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ بِفَتْحِ التَّاءِ شَبَّهَهَا بِالتَّاءِ الَّتِي يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ. وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا (لُغَوِيٌّ) وَلَا تَقُلْ: لَغَوِيٌّ[4] ".

---

[1] سر صناعة الإعراب ٢/٢٥١ والخصائص ١/٣٤

[2] الصحاح ٦/٢٤٨٤

[3] لسان العرب ١٥/٢٥١ (فصل اللام)

[4] مختار الصحاح ١/٢٨٣ (لغا)

والضعيفة: صفة للغات، وهي صفة مشبهة على وزن فعيلة، ومشتقة من الضّعف–بضمّ الضاد وفتحها–، أي ضدّ القوّة. والمضموم والمفتوح مُتَرَادِفَانِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، ولكن كلّ واحد منهما لغة لقوم، مِثْلُ: الْكَرْهُ وَالْكُرْهُ، وَالضَّرُّ وَالضُّرُّ. وهناك من فرّق بينهما في المعنى، فجعل الضُّعف–بالضمّ–للبدن، والضَّعف–بالفتح–للرأي.

قال الخليل: "ضَعُفَ يضعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً. والضُّعْفُ: خلاف القوّة. ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي، والضُّعْفُ في الجسد. ويقال: هما لغتان جائزتان في كلّ وجه[1]".

وقال الفيروزآبادي: "الضَّعْفُ، ويُضَمُّ، ويُحَرَّكُ: ضِدُّ القُوَّةِ. ضَعُفَ، ككَرُمَ ونَصَرَ، ضَعْفاً وضُعْفاً وضَعَافَةً وضَعَافِيَةً، فهو ضعيفٌ وضَعوفٌ وضَعْفانُ، ج: ضِعافٌ وضُعَفاءُ وضَعَفَةٌ وضَعْفَى وضَعافَى. أو الضَّعْفُ: في الرَّأيِ، وبالضم: في البَدَنِ. وهي ضعيفةٌ وضَعوفٌ[2] ".

فلغات العرب بعضها ضعيف، وبعضها فصيح، قويّ. ولكلٍّ خصائصُه. وما يعنينا في هذه الدراسة إلا اللغات الضعيفة. وهذا يدعونا إلى معرفة معناها في الاصطلاح.

ب- <u>في الاصطلاح:</u>

لئن تكرّر وصف بعض لغات العرب بالضعف في كتب الأقدمين؛ ككتب اللغة والمعاجم والغريب، وكتب النحو والصرف، وكتب الأدب والبلاغة، وكتب التفسير وعلوم القرآن، وشروح الحديث، وغيرها من الكتب العربية والإسلاميّة، فإن أكثرها لم يعرّف اللغات الضعيفة. واكتفى

---

[1] العين ٢٨١/١

[2] القاموس ٨٢٩ (فصل الضاد)

بعضها بتعريف الضعيف، والمقصود دون ريب الضعيف من اللغات؛ قال الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات: "الضعيف: ما يكون في ثبوته كلام، كقُرطاس، بضم القاف، في: قِرطاس، بكسرها[1]"، وتابعه عليه السيوطيّ في الأشباه والنظائر[2] والكفويّ في الكلّيات[3]. ومعنى ذلك أنّ قِرْطَاسًا- بِكَسْرِ الْقَافِ- هو الْفَصِيحِ؛ لأنّه جاء في أفصح كلام، وهو القرآن الكريم. وَنُقِلَ- ضَمُّ الْقَافِ- وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لأنّه ليس مقطوعا بصحّته، وفي ثبوته شكّ وكلام.

وأورد الإمام السيوطي في كتابه المزهر، وتحت عنوان(معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات)تعريفا آخر، وهو أنّ"الضعيف: ما انحطّ عن درجة الفصيح[4]". ولكن ما الفصيح من اللغات الذي إذا انحطّت اللغة عن درجته أصبحت ضعيفة؟ يجيب السيوطيّ عن هذا السؤال بقوله إنّ: "ما استعملَتْهُ العربُ دون المحدثين وكان استعمال العربِ له كثيرا في الأشعار وغيرها فهذا حسنٌ فصيح[5]". إذَنْ، شرط الفصيح عنده أن يستعمله العرب الخلّص الفصحاء دون المحدثين والمولّدين، وأن يكثر دورانه على ألسنتهم في الأشعار وغيرها، وإلاّ انحطّ إلى درجة الضعيف.

وجعل الخفاجيّ[6] تَبَاعد مخارج الحروف شَرْطاً للفصاحة. وذهب

---

[1] التعريفات للجرجاني ١٣٨

[2] الأشباه والنظائر ٢١١/١

[3] الكليات للكفوي ٥٢٩

[4] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٦٩/١

[5] نفسه ١٥٢/١

[6] سرّ الفصاحة ٢٢٣

التهانويّ[1] إلى أنّ فصاحة المفرد تتمثل في خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي. وأمّا فصاحة الكلام فتعني عنده خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، مع فصاحة الكلمات. وإذا كانت هذه هي شروط الفصيح، فإنّ الضعيف من اللغات ما لم تتوافر فيه تلك الشروط.

وما قاله السيوطيّ في التعريف الثاني للضعيف كرّره الكفويّ[2] بنصّه حرفيّا في كتاب الكلّيات، وأبو الطيب القنّوجيّ[3] في البلغة إلى أصول اللغة، والتهانوي[4] في موسوعته كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، والزبيدي[5] في تاج العروس.

ولو أنعمنا النظر في هذين التعريفين لوجدناهما غير مختلفين، بل لا يحسن الفصل بينهما؛ لأنّ كلّ واحد منهما متمّم للآخر؛ فالتعريف الأوّل (الضعيف: ما يكون في ثبوته كلام) يركّز على جانب ثبوت الرواية، وصحّة السند، وطبيعة الناقل: هل هُوَ ظنين، أو متّهم، أو لم تَرْقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته؛ كما قال ابن جنّي[6]؟

وأمّا التعريف الثاني (الضعيف: ما انحطّ عن درجة الفصيح) فيركّز على طبيعة المنقول والمسموع: أهو فصيح أم منحطّ عن درجة الفصيح؟ وهل هذه اللغة قد تحدّث بها البلغاء، والفصحاء، وأكثر العرب الذين

---

[1] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٢٧٤/٢

[2] الكليات ٥٧٥

[3] البلغة إلى أصول اللغة ٣٣/١، ٩٩

[4] كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١١١٩/٢

[5] تاج العروس ٢٠/١

[6] الخصائص ٢٧/٢

أخذت عنهم اللغة، أو هي لغة لطائفة من الْعَرَب خالفت مقاييس النحاة، وما عليه الفصحاء من العرب الخلّص؟.

ثانيًا: معايير الحكم عليها:

هل هناك معايير علميّة اعتمد عليها علماء اللغة العربيّة للحكم على كلمة ما أو تركيب معيّن بالضعف، أو أنّ ما أصدروه من أحكام عليها لم يكن دقيقا، وكان إلى الاعتباطية أقرب منه إلى الأحكام العلميّة؟ إذا استعرضنا نماذج من أمثلتهم، وأحكامهم، وتعليلاتهم تبيّنت لنا معاييرهم في الحكم على تلك اللغات بالضعف. ومثال ذلك:

كلمة "أُتْرُجَّة" فصيحة في القياس والاستعمال؛ لأنّ الفصحاء قد تكلّموا بها، وارتضاها النحاة. وأمّا تُرُنْجٌ فلغة ضعيفة لخروجها عن القياس والاستعمال؛ فالفصحاء لم يتكلّموا بها، ولم يرض بها النحاة، كما يظهر من كلام الفيّوميّ: " الْأُتْرُجُّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ فَاكِهَةٌ مَعْرُوفَةٌ الْوَاحِدَةُ أُتْرُجَّة، وَفِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ تُرُنْجٌ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَالْأُولَى هِيَ الَّتِي تَكَلَّمَ بِهَا الْفُصَحَاءُ وَارْتَضَاهَا النَّحْوِيُّونَ[1]". والمعروف في كلام العرب أنّ معنى"أعال الرجل": كثر عياله. وأمّا عَال الرجل يَعيل فمعناه افْتقر. لكنّ الكسائيّ قال: "وَمن الْعَرَب الفصحاء من يَقُول: عَال يعول إِذا كثر عِيَاله[2]. وهناك من خطّأ هذه اللغة، ورفض تأدية هذا المعنى بالثلاثيّ"عال". فقال الأزهريّ رادّا على المعترض، ومصوّبا لهذه اللغة: "وَهَذَا يؤيّد مَا ذهب إِلَيْهِ الشَّافِعِي فِي تَفْسِير الْآيَة{ذلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ}؛ لِأَن الْكسَائي لَا يَحْكِي عَن الْعَرَب إِلاّ مَا حفظه وَضَبطه. وَقَول الشَّافِعِي

---

[1] المصباح المنير للفيّومي١/٧٣

[2] تهذيب اللغة للأزهريّ٣/١٢٤(باب العين واللام)

نَفسه حجَّة؛ لِأَنَّهُ عربيّ اللِّسَان فصيح اللهجة[1]". فالكسائيّ تُقبل روايته؛ لأنّه ثقة، لَا يَحْكِي عَن الْعَرَب إلاّ مَا حفظه وَضَبطه. والشافعيّ كلامه حجّة؛ لِأَنَّهُ عربيّ اللِّسَان فصيح اللهجة. وسُئِلَ يُونُسُ عَن قَوْلِ ابنِ قَيْسِ الرُّقيّات: " أَويالَغَانِ دمَا"، فقالَ يُونُسُ: يَجُوزُ يَوْلَغَانِ، ولَا يَجُوزُ يالغَانِ، فقِيلَ لَهُ: قدْ قالَ ذلكَ ابنُ قَيْسٍ، وهُوَ حِجَازِيٌّ فَصِيحٌ، فقالَ: لَيْسَ بفَصِيحٍ، ولَا ثِقَةٍ، شَغَلَ نَفْسَهُ بالشَّرابِ بتَكْرِيتَ[2]. فهو ليس فصيحا، ولا عدْلا؛ لأنّه غير ثقة أولا، ولم يشغل نفسه بالأخذ عن أهل اللغة الفصحاء، وإنّما شغل نفسه بمعاقرة الخمر ثانيا.

والضم في مضارع "وجد" لغة ضعيفة خاصة ببني عامر[3]، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين، كوقف يقف، ووعد يعد. لكنّها حذفت في المضارع المضموم العين "يَجُدُ"في هذه اللغة. وإن كان الاستعمال الغالب فيها هو الكسر؛ كما في قوله تعالى: (فان لم تجِدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم)، وقوله: (فمن لم يجِد فصيام ثلاثة أيام) فحذْفُ الواو مع الضمّ إذن خروج عن القياس والاستعمال. قال ابن جنى: "ضمّ الجيم –من يجُد– لغة شاذة غير معتدّ بها لضعفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها[4] ". وقال الرازي: "وَيَجُدُ بِالضَّمِّ لُغَةٌ عَامِرِيَّةٌ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي بَابِ

---

[1] نفسه

[2] تاج العروس٢٢/٥٩٤

[3] شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف١١٥

[4] سرّ صناعة الإعراب٢/٢٤٤

الْمِثَالِ[1]". وقال ابن عصفور: "وشَذَّ أيضًا من "فَعَلَ" الذي فاؤه واو لفظة واحدة، فجاء مضارعها على "يَفْعُلُ" بضمّ العين. وهي: وَجَدَ يَجُدُ. وأصله "يَوْجُدُ"، فحُذِفت الواو لكون الضمّ هنا شاذًّا والأصل الكسر[2]".

وأَنكر الأَصمَعيُّ على من قال: شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا؛ وأجاز: شتّان ما هما، فأَنشده أبو حاتم قولَ ربيعةَ الرَّقِّيِّ:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَى:. . . يَزِيدِ سُلَيْمٍ، والأَغَرِّ بنِ حاتِم

فَقَالَ له: لَيْسَ بِفَصِيحٍ يُلْتَفَتُ إِليه. وَقَالَ الأزهريّ: إنّه لَيْسَ بِحُجَّةٍ، إِنما هُوَ مولَّد؛ وَالْحُجَّةُ قولُ الأَعشى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِها،. . . ويَوْمُ حَيَّانَ، أَخي جابِرِ[3]

فاللغة التي يتكلّم بها المولّدون، ولا يثبت أنّ فصحاء العرب في عصور الاحتجاج قد تكلّموا بها تكون لغة ضعيفة.

وضعّف الحريريّ لغة"أكلوني البراغيث"؛ فقال"مَا سمع ذَلِك إِلَّا فِي لُغَة ضَعِيفَة لم ينْطق بهَا الْقُرْآن، وَلَا أخبار الرَّسُول عَلَيْهِ السَّلَام، وَلَا نقل أَيْضا عَن الفصحاء[4]". فهي عنده لغة ضعيفة؛ لأنّها لم ترد في أفصح كلام، وهو القرآن الكريم، ولا في أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام أفصح من نطق بالضاد[5]، ولا نقلت أيضا عن فصحاء العرب.

ونخلص من هذا الاستعراض لنماذج من الأمثلة المتعدّدة والمتنوّعة

---

[1] مختار الصحاح٣٣٣(وجد)

[2] الممتع الكبير في التصريف١/١٢٢

[3] لسان العرب ٢/٤٩وينظر تهذيب اللغة ١١/١٨٥(باب الشين والظاء)

[4] درّة الغواص في أوهام الخواص للحريريّ ١٢٨

٥ الاقتراح للسيوطي ١١٢

التي شملت المفردات والتراكيب إلى أنّ مدار فصاحة اللغة وضعفها على الناقل، والمنقول، وقياس النحاة.

واللغة الضعيفة سمّاها بعضهم اللغة القليلة[1]، وسمّاها سيبويه حينا رديئة[2]. واكتفى بعضهم بأن قال: لغة[3]دون وصف. وهو القول المختار عندي لأنّ الحكم على اللغة بالضعف أو الرداءة فيه نظر؛ لأنّها على أيّ حال لغة لقوم من العرب، بأعيانهم، ينبغي احترامها إذا ثبتت، ولم يكن تضعيفها إلا من جهة القياس؛ لأنّها تمثل حقلًا لغويًّا لا يصحّ إهداره أو الحيف عليه، لا سيّما أنّه قد جاء كثير من هذه اللغات في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وفي الأحاديث الصحيحة.

وإذا تتبعنا تلك المفردات والتراكيب التي قالوا عنها ضعيفة، وجدناها إمّا أنّها قد وردت في الشعر خاصّة-والشعر محلّ الضرورات- ولم ترد في اختيار الكلام، أو أنّها خارجة عن مقاييس النحاة التي وضعوها من استقرائهم لكلام العرب، أو خارجة عن استعمال العرب الفصحاء؛ كأن كانت من كلام المولّدين، أو خالفت اللغة العربيّة الفصحى النموذجية: لغة المعلّقات، والأسواق الأدبيّة، ولغة القرآن الكريم، وهي اللغة المشتركة التي يتحدّث بها جمهور العرب الذين أخذت عنهم اللغة؛ وهم: قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض

---

١ روح المعاني للألوسي٨/٤٥٣

٢ الكتاب ٣/٢٩٩ وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٢٩ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٨٨ وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٩٢-١٠٧/٥وشرح قطر الندى ٢٨٢

٣ شمس العلوم ٨/٥٤٤٧ وينظر التحرير والتنوير ١٤١/٧

الطائيين. أولئك الذين سلمت لغتهم من اللحن، وخلَتْ من مُستبْشع اللغات، ومُستقبَح الألفاظ الدخيلة والمولّدة، وارتفعت في الفصاحة عن عَنْعَنَةِ تميم، وتَلْتَلَةِ بهراء، وكَسْكَسَة هوازن، وكشكشة ربيعة، وتضجّع قيس، وعجرفية ضبّة[1].

أثر اللغات الضعيفة في أصول النحو:

أصول النحو هي أدلّته التي تفرّعت منها فروعه وفصوله[2]. وعرّفها السيوطي بقوله: "علم يُبحث فيه عن أدلّة النحو الإجماليّة من حيث هي أدلّته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدلّ[3]". وجماع هذه الأصول أربعة وهي: السماع(أي النقل)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[4]. ويأتي السماع في مقدّمتها. وأمّا استصحاب الحال فهو من أضعف الأدلّة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[5]. وليس يعنينا هنا دراسة جميع هذه الأصول كما دُرستْ في كُتب أصول النحو. وأشهرها خمسة، وهي: (الخصائص) لابن جني، و(لمع الأدلة)لأبي البركات الأنباريّ، و(الإغراب في جدل الإعراب) له أيضا، وكتابا(الاقتراح)، و(الأشباه والنظائر) للسيوطيّ. وإنّما الذي يعنينا إبراز أثر اللغات الضعيفة في أصول النحو؛ لأن المتعارف عليه بين المشتغلين بهذا الفنّ أنّ تلك الأصول، وكذلك فروع النحو، لا تُستمدّ إلا من الكلام العربيّ الفصيح،

---

[1] سرّ صناعة الإعراب ٢٤٢/١والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٦٦/١

[2] لمع الأدلّة ٨٠

[3] الاقتراح في علم أصول النحو ٧٢

[4] نفسه

[5] لمع الأدلّة ١٤٢

وليس من اللغات الضعيفة التي انحطّت عن درجة الفصيح. فهل لهذه اللغات أثر في تلك الأصول؟

المبحث الثاني: أثرها في الأصول النقليّة:

والنقل (السماع) هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة [١]. وعرّفه السيوطيّ بقوله هو: "ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته[٢] "، فشمل القرآن الكريم بمختلف قراءاته، والحديث النبويّ الشريف[٣]، وكلام جميع العرب الفصحاء نثرا وشعرا في عصور الاحتجاج؛ قال السيوطيّ في شرحه لتعريفه: "فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر [٤]. وسوف يتضح لنا في المبحث الآتي أثر هاتيك اللغات الموصوفة بالضعف في السماع بمختلف أنواعه.

اللغات الضعيفة والقراءات:

قال السيوطيّ: "أما القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا[٥]"ثمّ قال: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة[٦] ". ولكن عند التطبيق نرى موقف النحاة- ولا سيما البصريين منهم- غريبا في بابه،

---

[١] الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباريّ ٤٥

[٢] الاقتراح في علم أصول النحو ٩٦

[٣] هناك خلاف بين النحاة حول الاحتجاج به، وسيأتي الحديث عن ذلك في موضعه.

[٤] الاقتراح في علم أصول النحو ٩٦

[٥] الاقتراح في علم أصول النحو ٩٦

[٦] نفسه ٩٧

فهم يضعّفون، ويخطّئون، ويردّون قسما من القراءات التي لا توافق أقيستهم ومذاهبهم، حتّى تلك القراءات السبع المتواترة، كقراءة نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، وابن عامر، وابن كثير، وغيرهم. فقد وُصِف بعضها بالضعف، والخطأ، وعدم جوازها في العربيّة.

كما حملوا على بعض القرّاء؛ فحمزة في نظرهم"لم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو. . . . وكان يلحن في القرآن، ولا يعقله؛ يقول: (وما أنتم بمصرخيِّ)بكسر الياء الشديدة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة[1])، والكسائيّ"لم يكن شيئا، وعلمه مختلط بلا حجج، ولا علل إلا حكايات من الأعراب مطروحة[2]) وفات هؤلاء الطاعنين أنّ القرّاء لا يعوّلون على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربيّة، وإنّما على الأصحّ في النقل؛ قَالَ الدَّانِيُّ: وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَإِذَا ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا[3]". وثبوت تلك القراءات دليل على جوازها في العربيّة؛ لأنّ القرآن نزل بأفصح لغات العرب على الإطلاق.

لذلك انبرى للردّ على هؤلاء الطاعنين جمهرة من العلماء كابن مالك؛ فردّ عليهم بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به تلك القراءات في

---

[1] مراتب النحويين ٢٦-٢٧

[2] نفسه ٧٤

[3] الإتقان في علوم القرآن للسيوطيّ ٢٥٩/١

العربيّة، وإن منعه الأكثرون مستدلا بها[1]. فمن ذلك الاحتجاج على جواز العطف على الضمير المجرور محلا من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ[2]) بجرّ الأرحام؛ تلك القراءة التي وصفها أبو البقاء العكبريّ بالضعف[3]وخطأها المبرّد[4]، ووصفها الفراء بالقبح[5]. فذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين وابن مالك إلى جواز هذا العطف في النثر والنظم معا، محتجِّين بهذه القراءة، وببعض الشواهد الأخرى[6].

وقال ابن جني: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس(يعني المبرّد)، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف[7]".

وكذلك الاحتجاج على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول بقراءة ابن عامر السبعية (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ. . .) هذه القراءة التي قال عنها ابْنُ عَطِيَّةَ: "هِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ[8]". فقال القسطلاني: "وهي قراءة

---

[1] الاقتراح ٩٩-١٠٠

[2] النساء، الآية ١

[3] اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١

[4] الكامل في اللغة والأدب ٣٠/٣

[5] معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩/٢ ومقدمة محمد عبد الخالق عضيمة لكتاب المقتضب للمبرد ١١٢/١

[7] الخصائص ٢٨٦/١

[8] المحرّر الوجيز ٣٥٠/٢

متواترة وتضعيف أهل العربية لها للفصل إنما هو لاعتقادهم أن القراءات بحسب وجوه العربية، وهو خطأ، فالعربية تُصحَّح بالقراءة لا القراءة بالعربية[1]". وقال ابن عاشور: " يُرِيدُ -أي ابن عطيّة- أَنَّ ذَلِكَ الْفَصْلَ نَادِرٌ، وَهَذَا لَا يُثْبِتُ ضَعْفَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ النُّدُورَ لَا يُنَافِي الْفَصَاحَةَ[2]".

ثمّ ذكر أنّ قَوَاعِد الْعَرَبِيَّة غَالِبَة، وَلَيْسَتْ حَاصِرَةً لِاسْتِعْمَالِ فُصَحَاءِ الْعَرَبِ، وَأَنّ الْقُرَّاء حُجَّةٌ عَلَى النُّحَاة، وليس الْعَكْس[3]. كما دافع ابن مالك عن هذه القراءة محتجّا بصحّة نقلها، وعدم منافاتها للقياس؛ فقال: " قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتُها صحةَ القراءة المذكورة ولا قاربتها[4]".

وأمّا الزمخشريّ فقد ردّها بعبارات أقلّ ما يقال فيها إنّها غير مقبولة؛ لأنّ الفصل بين المتضايفين -عنده- سمج، مردود، وغير مستساغ، حتى في الشعر، محلّ الضرورات، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته[5]. فلم يسلم من تجريح أبي حيّان وسلاطة لسانه، وهو المعروف بتحامله عليه؛ فقال: " وأعجب لعجمي، ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح، محض قراءة متواترة، يوجد نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت[6] ".

---

[1] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١٣٠/٧

[2] التحرير والتنوير ١٠٣/٨

[3] نفسه

[4] شرح الكافية الشافية ٩٨٣/٢

[5] الكشاف٧٠/٢

[6] البحر المحيط ٦٥٨/٤

اللغات الضعيفة والحديث النبويّ:

من العجيب الغريب أن يستشهد النحاة القدامى بِكَلَام أجلاف الْعَرَب وسفهائهم الَّذين يَبُولُونَ على أَعْقَابهم وأشعارهم الَّتِي فِيهَا الْفُحْش والخنى، ويتركون الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة[1]، ولا يحتجّون بها؛ لعدم وثوقهم[2] من أنّ ألفاظها قد نطق بها رسول الله- صلى الله عليه وسلّم-"إذ لو وثقوا بذلك لجرى(الحديث) مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلّيّة[3] ". وتعليل ذلك عندهم يعود إلى أمرين اثنين[4]:

١-أنّ المحدّثين جوّزوا روايته بالمعنى، ولم يتقيّدوا باللفظ.

٢-وقوع اللحن كثيرا فيه؛ لأنّ في الرواة مَن كانوا غير عرب بالطبع والسليقة، ولا علم لهم بصناعة النحو.

وَالْجَوَاب عَن الأول من ثلاثة أوجه: أحدها أنّ الأصلَ فيه أن يروى باللّفظ. وثانيها أنّ هناك خلافا في جواز روايته بالمعنى، فبعض الأئمّة لا يجيز ذلك؛ كالقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين، وثالثها: أنّه لا خلاف بين أهل العلم في عدم جواز روايته بالمعنى لمن لم يكن خبيرا بالألفاظ ومقاصدها، عالما بما يحيل معانيها، بل يتعين اللفظ[5].

وَأما الْجَواب عَن الثَّانِي فمن ثلاثة أوجه أيضا: أحدها أنّ في رواة الشعر والنثر، اللذين يُحتجّ بهما، كثيرا من الأعاجم أيضا. وثانيها: أنّه لا

---

[1] ينظر خزانة الأدب ٩/١

[2] اليقين ليس شرطا، وإنما المطلوب غلبة الظنّ، حتى في الأحكام الشرعيّة.

[3] الاقتراح في علم أصول النحو ١٠٧

[4] نفسه ١٠٧-١٠٨ وينظر خزانة الأدب ٩/١

[5] شرح النووي على مسلم ٣٦/١

يوجد في المحدّثين الذين يُعتدّ بهم مَن هو في منزلة حماد الراوية الذي كان يكذب ويلحن، ومع ذلك احتجّ الكوفيون وغيرهم بمرويّاته. وثالثها: أنّ رواة الحديث لو كانوا في هذه الدركة من الجهل بالعربيّة سليقة وصناعة لما صحّ الاحتجاج بمرويّاتهم في الشريعة، ولم يقل بهذا أحد.

وقد ذُكرت أحاديث يخالف ظاهرها الأسلوب الفصيح من اللسان العربيّ الشائع، ومنها:

"كلّ أمّتي معافى إلا المجاهرون"، و"الناس هلكى إلا العالمون"، و"إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون" برفع (المجاهرون- العالمون-المصوّرون) و"أنّ قعر جهنّم سبعين خريفا" بنصب (سبعين)، و"كاد الفقر أن يكون كفرا، وكاد الحسد أن يغلب القدر" بزيادة (أن) في خبر كاد، و"فوالله، مَا الْفقرُ أَخْشَى عَلَيْكُم"برفع (الفقر)، و"هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ "، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وغيرها من الأحاديث.

فانقسم النحاة إزاء قضيّة الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة أقسام: قسم يمنع الاحتجاج به مطلقا؛ كأبي الحسن عليّ بن محمّد، المعروف بابن الضائع، وتلميذه أبي حيّان الأندلسيّ. وقسم يرى ضرورة الاحتجاج بما صحّ منه مطلقا؛ كأبي القاسم السهيليّ، وابن خروف الأندلسيّ، وابن مالك الجيّانيّ، وابن هشام الأنصاريّ. ويأتي ابن مالك في مقدّمة هؤلاء جميعا. وأمّا السيوطيّ فإنّه وإن أجاز الاحتجاج به إلا أنّه كان إلى المنع أقربُ منه إلى الجواز[1]. والقسم الثالث توسّط أصحابُه؛ فجوّزوا الِاحْتِجَاج بالأحاديث الَّتِي اعتني بِنَقْل ألفاظها كالأحاديث الَّتِي قُصِد بهَا بَيَان

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو ١٠٦

فصاحته؛ ككتابه لهمدان، وكتابه لِوَائِل بن حجر، والأمثال النَّبَوِيَّة، والأحاديث القصار. وخير مَن يمثّل هذا القسم أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المعروف بالشاطبي[1].

ولأنّ ابن مالك قد رفع لواء الاحتجاج بالحديث النبويّ فقد رشقه المانعون بسهام ألسنتهم؛ قال أبو حيّان الأندلسيّ: "قد أَكثر هَذَا المُصَنّف (يعني ابن مالك) من الِاسْتِدْلَال بِمَا وَقع فِي الْأَحَادِيث على إِثْبَات الْقَوَاعِد الْكُلية فِي لِسَان الْعَرَب وَمَا رَأَيْت أحدا من الْمُتَقَدِّمين والمتأخرين سلك هَذِه الطَّرِيقَة غَيره[2] ".

لكنّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بحث هذا الموضوع، وانتهى إلى غير ما انتهى إليه أبو حيّان؛ فقال: "أجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة وعدّوه في الأصول التي يُرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد. ومن عرف بهذا المذهب محمّد بن عبد الله المعروف بابن مالك، وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام. . . وعُدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهريّ، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنّي، وابن برّي، والسهيليّ[3]".

ولقد احتجّ السهيليّ على عدم ضعف لغة "أكلوني البراغيث" بالأحاديث النبويّة؛ فقال: "ألفيت، في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها[4]".

---

[1] خزانة الأدب ٩/١

[2] نفسه

[3] مجلّة مجمع اللغة العربيّة ١٩٩/٣

[4] الجنى الداني ١٧٠

وأجاز ابن مالك الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف المجرور، في الاختيار من غير ضعف، ولم يخص ذلك بالشعر، محتجّا بالحديث الشريف؛ فقد نقل المراديّ عنه قوله: "فهذا من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه في الاختيار قوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ [1]". على حين عدّ العكبريّ هذا الحديث من غلط الرواة، وقال: "الْوَجْه (تاركون)؛ لِأَن الْكَلِمَة لَيست مُضَافَة؛ لِأَن حرف الْجَرّ يمْنَع الْإِضَافَة[2]". فردّ عليه القسطلاني بقوله: "ولا ينبغي نسبة الرواة إلى الخطأ مع ما ذكر، وورود أمثلة لذلك[3]". وأنكر على أهل العربيّة تضعيفهم مثل هذا[4].

واحتجّ القاضي عياض بالحديث الشريف على إثبات لغة"أمهر" التي أنكرها أبو حاتم؛ فقال: "يُقَال مهرت الْمَرْأَة وأمهرتها: أعطيتهَا صَدَاقا. وَأنكر أَبُو حَاتِم أمهرت إِلَّا فِي لُغَة ضَعِيفَة. وَهَذَا الحَدِيث يردّ عَلَيْهِ. وصححها أَبُو زيد. وَقَالَ: تَمِيم تَقول: مهرت[5]. وبمثل قوله قال العيني في حديث أنس: "مَا أمْهَرَهَا قَالَ أمْهَرَهَا نَفْسَهَا. . . [6]"

وكذلك احتجّ العينيّ على جواز استعمال ألفاظ العقود فوق العشر مع"بضع"بقول النَّبِي، صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: "وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِه، لقد رَأَيْت بضعَة وَثَلَاثِينَ ملكا أَيهمْ يصعد بهَا".

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك ٨٢٥/٢

[2] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٦٢

[3] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري٨٨/٦

[4] نفسه

[5] مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٣٨٩/١

[6] عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٦٦/٦

فقد أورد العينيّ قول الْجَوْهَرِي: "تقول: بِضْعُ سنينَ، وبِضْعَةَ عشرَ رجلاً، وبِضْعَ عشرةَ امرأةً ؛ فإذا جاوزتَ لفظ العَشْر ذهب البِضْعُ لا تقول بِضْعٌ وعشرون[1]". ثمّ علّق عليه بقوله: قلت: الحَدِيث يرد عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أفْصح الفصحاء، وَقد تكلّم بِهِ[2]. ولو كان الحديث بلفظ أنس، فإنّ أنس من فصحاء الْعَرَب، كما قال العينيّ[3].

والأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن"أفعل"غير أنّ العرب استغنت بخير وشرّ عن أخير وأشرّ كما قال ابن مالك:

وغالبا أغناهمُ خير وشرْ عن قولهم أخير منه وأشرْ[4]

حتّى قال بعضهم: " أَخْيَرُ وَأَشَرُّ أَصْلَانِ مَتْرُوكَانِ لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا نَادِرًا، وَإِنَّمَا الْمُتَعَارَفُ فِي التَّفْضِيلِ خَيْرٌ وَشَرٌّ[5] ". ووصف غيره هذه اللغة بالضعف[6]، والقلّة، والرداءة[7]، ولكنّ القاضي عياض أجازها محتجّا بطائفة من الأحاديث النبويّة؛ منها: قَوْله: " قومُوا إِلَى سيدكم أَو أخيركم"، وَفِي فَضَائِل جَعْفَر" وَكَانَ أخير النَّاس". . . وَفِي الشّرْب قَائِما قَالَ(أي السائل): فالأكل؟ قَالَ: " ذَلِك أشرّ وأخبث" وَفِي حَدِيث أبي بكر: " بل أَنْت أبرهم وأخيرهم"، وَفِي حَدِيث ابْن سَلام: " أخيرنا وَابْن أخيرنا. . . "

---

[1] الصحاح ١١٨٦/٣ (بضع)

[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧٥/٦

[3] نفسه ١٠٠/١١

[4] شرح الكافية الشافية ١١٢١/٢

[5] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٣٨٨/٨

[6] نفسه ٣٣٤/١

[7] القاموس المحيط٤١٥/١(فصل الشين)

ثمّ عقّب على هذه الأحاديث بقوله: "زعم ابْن قُتَيْبَة أَنه لَا يُقَال أخير وَلَا أشر، وَإِنَّمَا يُقَال خير وَشر قَالَ الله تَعَالَى(شرّ مكَانا)، و (خير ثَوابًا). وَقد جَاءَ هَذَا اللَّفْظ فِي غير حَدِيث فَدلَّ على جَوَازه[1]".

قلت: وفي إحدى الروايات للبخاريّ: " اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ[2] ". قال الفيروزآبادي:"هو شَرٌّ منك، وأشرُّ قليلةٌ أو رَدِيئَةٌ[3]"، وَفِيهِ أَيْضًا:"هُوَ أَخْيَرُ مِنْكَ كَخَيْرٍ[4]"فعلّق على هذا علي بن سلطان الهرويّ بقوله: " وَفِيهِ تَنْبِيهٌ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَخْيَرَ خَيْرٌ مِنِ اسْتِعْمَالِ أَشَرَّ [5]".

اللغات الضعيفة وكلام العرب:

والمراد بالعرب الجاهليّون، والمخضرمون، والإسلاميّون إلى منتصف القرن الثاني الهجريّ تقريبا في الحواضر والمدن، وإلى نهاية القرن الرابع في البوادي، حين تسرّب اللحن إلى الألسنة، واختلط الدم العربيّ بغيره. وَنقل ثَعْلَب عَن الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ: ختم الشّعْر بإبراهيم بن هرمة وَهُوَ آخر الْحجَج[6]. وكلام العرب يشمل النثر والشعر معًا.

أ- اللغات الضعيفة والنثر

كلام العرب من نثر وشعر كله حجة بما في ذلك اللغات الضعيفة؛ فقد ذكر ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة أنّ استعمال اللغة

---

[1] مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢٥٠/١

[2] صحيح البخاري ٤٩/٩

[3] القاموس المحيط٤١٥(فصل الشين)

[4] نفسه ٣٨٩(فصل الدال)

[5] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٣٨٨/٨

[6] خزانة الأدب ٨/١

الضعيفة لا يُعدّ خطأ؛ وأنّ مَنْ يستعملها لا يكون مخطئا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين. وإن كان المطلوب منه –حسب رأيه– أن يقلّل من استعمال تلك اللغات، وأن يتخير ما هو أقوى منها وأشيع. فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس مَنْ لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا.١

وقد احتجّ أبو حيّان بلغة أزد شنوءة التي وصفت بالضّعف على مَنْ خطّأ أبا جعفر في قراءته التي ضعّفوها هي الأخرى؛ فقال: "وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَقَدْ نقل أنها لغة أزد شنوءة، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَطَّأَ الْقَارِئُ بِهَا وَلَا يُغَلَّطَ٢. كما احتجّ عدد من النحويين بلغة "أكلوني البراغيث"، تلك اللغة التي يعبر عنها ابن مالك في كتبه بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وهي منسوبة إلى طيىء، وأزد شنوءة، وقد وصفها بعضهم بالضعف، والقلة، والرداءة، والشذوذ. ولكن هذه الأوصاف لم تمنع بعض النحاة من حمل بعض الآيات عليها؛ قال المراديّ: حمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى (ثم عموا وصمّوا كثير منهم)، (وأسروا النجوى). ثمّ قال: ولا ينبغي ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة٣. لكنّ نحاة آخرين حملوا عليها بعض الآيات القرآنيّة. والأحاديث النبويّة، ومنهم السُّهَيْلِيُّ الذي نازع

---

١ الخصائص ١٤/٢

٢ البحر المحيط ٢٤٦/١

٣ الجنى الداني ١٧٠

النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ[1].

وسمع عن بعض العرب"هذا جحر ضب خرب"بجرّ"خرب"لمجاورته للمجرور، وإن كان نعتا للجحر، وليس للضبّ. وأكثر العرب على رفعه[2]. ولغة الجرّ وصفت بالضعف[3]والقلّة[4]، والشذوذ[5]،

والغلط[6]. ولكنّ الْجُمْهُور من الْبَصرِيين والكوفيين أثبت الْجَرّ بالمجاورة للمجرور فِي باب النعت على هذا القول. وَأنْكرهُ أَي الْجَرّ بالمجاورة مُطلقًا السيرافي وَابْن جني. وقصره الْفراء على السماع وَمنع الْقيَاس على مَا جَاءَ مِنْهُ[7].

وأمّا ابن هشام[8] فقد بنى عليه قاعدة كلّيّة؛ فقال في القاعدة الثانية من قواعده الكلية: أَن الشَّيْء يُعْطى حكم الشَّيْء إِذا جاوره، واحتجّ بهذا القول الموصوف بالضعف. كما حمل عليه بعض العلماء كثيرا من القراءات القرآنية، والشواهد الشعرية. بل إنّ مَن أنكر الجرّ بالمجاورة لم يردّ هذا القول الضعيف، وإنّما لجأ إلى تأويله، كما فعل السيرافي وابن

---

[1] البحر المحيط ٣/٣٠٩ -٧/٢٩٧

[2] الكتاب لسيبويه ١/٤٣٦

[3] الخصائص ٢/١٨ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٥

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٠٣

[5] نفسه وينظر الخصائص ١/١٩٢

[6] الخصائص ١/١٩٣

[7] همع الهوامع ٢/٥٣٥

[8] مغني اللبيب ٨٩٤

جني[1]. وسيأتي حديث ابن جنّي عنه لاحقا، في مبحث اللغات الضعيفة والإجماع.

وهذا ما جعل ابن مالك ينعى على بعض النحاة ردّهم لقراءة ابن عامر المتواترة التي سبق الحديث عنها، وقبولهم لمثل هذه الأقوال، والتماس أوجه لها مقبولة في العربيّة، رغم أنّها منافية للقياس، ودُونَ القراءة في الصحّة. واستشهد على ذلك ببعض الشواهد، ومنها هذا القول[2]. وكذلك نعى الشاطبيّ -كما تقدّم- على النحاة مَنعهم الاحتجاج بالأحاديث النبويّة الصحيحة، وقبولهم الاحتجاج بأقوال أجلاف العرب وسفهائهم[3]. وغيرها من الأقوال؛ نحو قولهم: "مكره أخاك لا بطل"بدل"أخوك"، على لغة من يلزم الأسماء الخمسة أو الستّة الألف.

وإذا كان هذا في النثر، فكيف بالشعر، وهو محلّ الضرورات؟ لكنّ بعض النحاة حاول أن يفرّق بين ما ارتكب في الشعر للضرورة الشعريّة، وما جاء فيه من اللغات التي وصفوها بأنّها ضعيفة.

ب-اللغات الضعيفة والشعر:

الشعر العربيّ الذي قيل في عصور الاحتجاج يُعدّ من أهمّ مصادر أصول النحو وفروعه عند النحاة، على الرغم من أنّ كثيرا من شواهدهم الشعريّة لم يُعرف بعدُ قائلها. بالإضافة إلى أنّ عددا غيرَ قليل من تلك الأشعار لم يأت على اللغة الفصحى؛ لأنّ العرب أجازت في الشعر ما لم تجزه في النثر؛ فقد ذكر السيوطيّ أنّ الحكم النحويّ ينقسم إلى رخصة

---

[1] الخصائص ١٩٣/١ وهمع الهوامع ٥٣٥/٢

[2] شرح الكافية الشافية ٩٨٢/٢

[3] خزانة الأدب ١٢/١

وغيرها. والرخصة عنده ما جاز استعماله للضرورة[1]. واختلف الناس في حدّ الضرورة. ؛ فقال ابن مالك: "هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة[2]". وقال غيره: "مَا وَقع فِي الشّعْر سواءٌ كَانَ للشاعر عَنهُ مندوحةٌ أم لَا[3]".

وهذا الخلاف يعبّر عنه الأصوليون-كما قال السيوطيّ-: "بأن التعليل بالمظنّة، هل يجوز أم لا بدّ من حصول المعنى المناسب حقيقة[4] "

وما ذهب إليه ابن مالك مذهب مرجوح مردود؛ قال ابن هشام الأنصاريّ: "إذا فُتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر[5] " وذلك إذا اضطرّ شاعر إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل[6].

ومن أقبح تلك الضرورات التي أجازها بعض النحويين للشاعر حذف الإعراب، وهو لا يكاد يجوز عند أكثرهم في كلام ولا شعر. وأنشد من أجازه قولَ امرئ القيس:

اليوم أشربْ[7] غير مستحقب. . . إثما من الله ولا واغل

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو ٨٦

[2] شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠١ وينظر الاقتراح في علم أصول النحو ٩٠

[3] خزانة الأدب ¼ وينظر الاقتراح في علم أصول النحو ٩٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ٩٠

[5] تخليص الشواهد ٨٢

[6] الأصول في النحو ٣/٤٣٥

[7] روي"فاليوم فاشربْ"ولا شاهد فيه. ينظر العين ٣/٥٣وإصلاح المنطق١٧٨

وقول الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكرى. . . ليلًا ولا أسمع أصوات المطي[1]

كما أجازوا له حذف النون من المثنى من غير إضافة كقول تأبّط شرًا:

هما خطتا إمّا إسارٌ ومنةٌ. . . وإما دمٌ والقتلُ بالحرّ أجدرُ[2]

ولكن ليس كلّ ما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر ضرورة؛ فقد حمل العلماء بعضه على أنّه لغة، إذا روي أنّه كذلك، قال ابن جنّي في قول الشاعر:

فظلت لدى البيت العتيق أُخيلُهو. . . ومطواي مشتاقان لهْ أرقان

": فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في "أخيلهو " وتسكين الهاء في قوله "لهْ"؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغةٌ لأزد السراة. وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء في "له " عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ لكن ذاك لغة[3]".

وأما قول الشماخ، وهو من شواهد سيبويه[4]:

لهُ زَجَلٌ كأنهُ صوتُ حادٍ. . . إذا طَلَب الوَسيقَةَ أو زَميرُ

بحذف الواو وبقاء الضمة في "كأنه"، وهو ضعيف في القياس، قليل

والصحاح٥/١٨٤٤(وغل)

[1] مجهول القائل. ينظر الكتاب ٣/٩٥وسرّ صناعة الإعراب١/٧٣ والصحاح ٥/١٩٦٢(شهم)

[2] روي بجرّ"إسار ومنة"فيكون شاهدا على جواز الفصل بين المتضايفين. ينظر الخصائص٢/٤٠٧وشرح الكافية الشافية٢/٩٩٤ومغني اللبيب٨٤٣

[3] الخصائص ١/٣٧١

[4] الكتاب ١/٣٠

في الاستعمال.

فقال عنه ابن جنّي: "فليس هذا لغتين لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة، لا مذهبًا ولغة[1]".

وقد يجمع الشاعر بين لغتين، إحداهما ضعيفة، والأخرى فصيحة في بيت واحد. وهو الذي عبّر عنه ابن جنّي[2] بالجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد؛ كما جاء في بيت الفرزدق:

كِلَاهُمَا حِين جد الجري بَينهمَا. . . قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[3]

فإنّ"كلا" لفظ مفرد، وَمَعْنَاهُ مثنى. ويجوز عود الضمير على اللفظ، وعلى المعنى، وإن كان عوده على اللفظ أفصح من عوده على المعنى؛ كقوله تعالى: { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا[4]} ولم يقل آتتا أُكُلَهَا؟.

وقد جمع الفرزدق اللغتين الفصحى والضعيفة في بيت واحد؛ فرجع الضَّمِيرَ إِلَى "كِلَاهُمَا" مرّة مثنى وَمرَّة مُفردا؛ فقال: "قد أقلعا" ولم يقل: "قد أقلع"، وقال: "رابي" ولم يقل: "رابيان"، ففي البيت مراعاة المعنى، ومراعاة اللفظ.

قال ابن جني: "وذلك جائز عندهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم. .

---

[1] الخصائص ٣٧٢/١

[2] الخصائص ٣١٧/٣

[3] يشير إلى فرسين تسابقا فيقول: كلاهما، أي كلا الفرسين، "حين جد الجري بينهما"، "قد أقلعا" أي توقفا عن السباق، و"رابي" أي منتفخ. ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٦/١ والمغرب في ترتيب المعرب ٤١٦ ولسان العرب ١٥٦/٩(فصل السين المهملة)

[4] سورة الكهف، الآية ٣٣

.

فقوله: كلاهما قد أقلعا ضعيف؛ لأنه حمل على المعنى؛ وقوله: وكلا أنفيهما رابي قوي؛ لأنه حمل على اللفظ[1] ".

ولأنّ لغةَ الشعر غيرُ لغة النثر، فقد فتحت الشواهد الشعريّة طريق التأويل النحويّ لاحبا أمام النحاة. ولربّما حملوا موضع الشاهد على الضرورة الشعريّة، أو على أنّه لغة ضعيفة لقوم من العرب. ومثال ذلك ما ذكره السيوطي عند حديثه عن جواز تسهيل المهموز الآخر، كـــ(يقرأ ويقرئ)، فقال: إنّ الخضراوي عدّ ذلك لغة ضعيفة. فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة الضعيفة لم يجز حذف الآخر منه؛ لأن حكمه حكم الصحيح. وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطاء له حكم المعتل الأصلي، مستشهدا بقول الشاعر:

(جريئٌ متى يُظلم يعاقِب بظلمه) سريـــعا وإلا يُبدَ بالظلم يَظلمِ

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بدا يبدا كبقَى يبقَى. ومثل ذلك أيضا قولُ الشّاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا. . . يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

فقد قال المراديّ: " فإن قلت: فهل إهمال "لم" ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية: وشذ، وفي التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم[2].

والذي أراه أنّ حمل مثل هذا على الضرورة أولى؛ لأنّ فيه خرما

---

[1] الخصائص ٣/٣١٧

[2] الجنى الداني ٢٦٦

لقواعد اللغة. وإذا ثبت أن الرفع لغة، تكون هذه اللغة في مرحلة متقدّمة قبل نضج العربيّة واكتمالها، لاسيّما أننا لا نعرف عن طفولتها شيئا، فمنذ عرفناها عرفناها مكتملة، ناضجة، ومحكمة القواعد؛ لأنّ كتب اللغة لم تسعفنا بشيء عن مراحل تطوّرها.

المبحث الثالث: أثرها في الأصول العقليّة:
اللغات الضعيفة والإجماع:

ذكر السيوطيّ نوعين من الإجماع: أحدهما إجماع النحاة، وثانيهما إجماع العرب[1]. أمّا النوع الأوّل فالمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[2] أي اتفاقهم على أمر من أصول النحو، أو فروعه. وهذا النوع من الإجماع حجّة عند المبرّد[3] وغيره[4]. وذهب ابن جنّي إلى أنّه لا يكون حجة إلا إذا لم يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص؛ فقال: إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص. فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه[5]. ثمّ علّل ذلك بأنه لم يَرِدْ ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[6]. ولكنّ ابن جنّي مع ذلك لا يسمح بالخروج على الجماعة التي طال بحثها، وتقدّم نظرها إلا لمن كان متقنا للصناعة النحويّة. فكل من فُرِق له عن علّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره [7]. ويظهر من كلامه أن إجماع النحاة ليس بحجّة على أمثاله الذين أتقنوا صناعة النحو؛ لذلك رأيناه قد خرقه بلغة ضعيفة[8] حكاها سيبويه

---

[1] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٦، ١٤٨

[2] نفسه ١٤٦

[3] المقتضب ١٧٥/٢

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٧

[5] الخصائص ١٩٠/١

[6] نفسه

[7] نفسه ١٩١/١ وينظر الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٦

[8] همع الهوامع٥٣٥/٢

عن بعض العرب؛ وهي: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ [1]"بجرّ "خربٍ"؛ لأنه جاوَر مجرورًا. وقد أجمع النحاة على أن هذا من الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه. وخالفهم ابن جني وذهب إلى أن "خربٍ" صفة لـــ"ضبٍّ"، على أن الأصل: خربٍ جحرُه؛ فـــ"خربٍ" نعت سببي لـــ"ضبٍّ"؛ كما هو الشأن في النعت السببي[2].

قال ابن جنّي: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّفًا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقُبل[3]".

لكنّ السيوطيّ– الذي ذهب إلى غير ما ذهب إليه ابن جنّي، وقال بحجّيّة إجماع النحاة–عقّب على كلامه بقول غيره: "إجماع النحاة على الأمور اللغويّة معتبرٌ، خلافا لمن تردّد فيه، وخَرْقُه ممنوع، ومن ثَمَّ رُدَّ[4]"

---

[1] الكتاب ٤٣٦/١ قال سيبويه: " فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه".

[2] نشرت بحثا محكما عن هذا الموضوع بعنوان"الجرّ بالجوار بين المنع والجواز"

[3] الخصائص ١٩٢/١

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٧

وأمّا النوع الثاني وهو إجماع العرب، فالمقصود به اتفاق الحجازيين والتميميين[1] على أمر من أمور اللغة، وهو أصل من أصول النحو.

وهو حجّة أيضا؛ كما قال السيوطيّ[2]، ولكنّه استبعد وقوعه؛ لصعوبة الوقوف عليه. وذكر من صوره ما يعرف بالإجماع السكوتي[3]. الذي عرّفه بقوله: "أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه[4]". وهذا النوع من الإجماع يفيد الظنّ، بخلاف الإجماع القَوْلي الذي يفيد القطع واليقين. وقال ابن عاشور: "وفي عدّ الإجماع السكوتيّ في قوّة الإجماع القوليّ نزاع بين أئمّة الأصول[5].

ولكي يُثبت لنا السيوطيّ حجّيّة الإجماع السكوتيّ في اللغة نقل إلينا ما قاله ابن مالك عن بقاء عمل"ما"الحجازيّة، مع تقدّم خبرها على اسمها،

محتجّا على الجواز ببيت الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ. . . إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بشَرُ

بنصب"مثلهم". وهو أمر لا يكاد يُعرف، كما قال سيبويه[6]. وقال المبرّد: " فالرفع الْوَجْه، وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين، وَذهب إِلَى أَنه خبر

---

[1] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٤/١

[2] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٨

[3] عدّه كثيرون معتبرا كالإجماع القوليّ. والمسألة فيها خلاف وتفصيل. ينظر المحصول للرازيّ ١٥١/٤

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٨

[5] التحرير والتنوير ٢٣٩/١٠

[6] الكتاب ٦٠/١

مقدم. وَهَذَا خطأ فَاحش، وَغلط بَين، ولَكِن نَصبه يجوز على أَن تَجْعَلهُ نعتا مقدّما، وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال، مثل قَوْلك: فِيهَا قَائِما رجل[1]". وذكر العكبريّ فيه أربعة أوجه، منها أنّه لغة ضعيفة[2]. وقال ابن مالك: استدلّ على جواز توسيط خبر "ما" الحجازية ونصبه بقول الفرزدق، وأورد الشاهد، ثمّ قال: وردّ المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلّم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين؛ فلم يُصِبْ[3].

ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومِنْ مُناهم أن يظفروا له بزَلّة يُشنّعون بها عليه؛ مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لَنُقِل؛ لتوافر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتفق؛ ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله[4]".

وكلام ابن مالك هذا له جانبان: جانب له صلة بأصول النحو، وجانب آخر له صلة بفروعه. والذي يعنينا في هذا المقام الجانب الأول: وهو الاحتجاج على الإجماع السكوتيّ بهذه اللغة الموصوفة بالضعف، والخطأ، والغلط، والقلّة، والندرة. وحكى الجرميّ أيضا: ما مسيئًا من أعتب، على

---

[1] المقتضب ١٩١/٤

[2] اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٦/١

[3] هناك من حمل البيت برواية النصب على الشذوذ، والغلط البيّن، والخطأ الفاحش، وعلى أنه لغة، وقال سيبويه: وهذا لا يكاد يعرف، وقيل: مؤوّل. ينظر الكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ والجنى الداني ٣٣٤ وأوضح المسالك ٢٧٠/١ وشرح الأشموني ٢٥٦/١

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ١٤٨-١٤٩

الإعمال، وقال: إنه لغة[1]؛ إذ أن العرب الذين سمعوا بيت الفرزدق المخالف في تركيبه لما عليه جمهورهم، لم ينكروا عليه ذلك؛ فدلّ سكوتهم وعدم إنكارهم عليه أنه إجماع سكوتي تنهض به الحجة على جواز مثل هذا التركيب.

ولم ير المانعون في بيت الفرزدق دليلا على جواز هذا التركيب. وأجابهم ابن مالك بما ورد في كلامه السابق.

اللغات الضعيفة والقياس:

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[2]. ولقد أشار السيوطي إلى أهميته؛ بقوله: وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه؛ واستدلّ على كلامه بما قاله الكسائيّ: "إنما النحو قياس يُتّبع[3]". ومِن قبلُ نصّ أبو عثمان المازنيّ على أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[4]. وعقد ابن جنّي بابا لهذا الموضوع[5]. ولكن هل يجوز القياس على كلّ كلام العرب من نثر وشعر؟ أو بعبارة أخرى هل يجوز الحمل على المنقول من اللغات الضعيفة، أو أنّ هذا الأمر خاص باللغات الفصيحة دون غيرها؟.

قال ابن جني: "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير

---

[1] تنظر هذه الأقوال في خزانة الأدب ١٣٣/٤(الشاهد الرابع والسبعون بعد المائة)وشرح التصريح ٢٦٤/١

[2] الإغراب في جدل الإعراب ٤٥

[3] الاقتراح في علم أصول النحو١٥٢وينظرمعجم الشعراء ٢٨٤ وإنباه الرواة٢٦٧/٢والوافي بالوفيات٥١/٢١

[4] الخصائص٣٥٨/١

[5] نفسه

مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه[1]". وقال أبو حيان: "كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه[2]". وبناء على هذا الأصل من الأصول النحوية والقواعد الكلية، فقد استدرك المراديّ على ابن مالك الذي منع القياس على لغة ضعيفة؛ فقال عند شرحه لبيت الألفية:

وإنْ أُضيفَ عددٌ مُركَّبُ. . . يَبْقَ البِنَا وعجزُه قد يُعْربُ[3]

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه. وذكر منها: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب؛ مثل: "أحد عشرك مع أحد عشر زيد"ونسب هذه اللغة إلى بعض العرب حكاية عن سيبويه[4]. وقال إنّ الأخفش استحسن هذا الوجه، واختاره ابن عصفور وزعم أنّه الأفصح، ومنع ابن مالك في التسهيل القياس عليه. ثمّ عقّب المراديّ عليه، مجوزا القياس على هذه اللغة، ولو كانت ضعيفة؛ فقال: "قال بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة[5]".

وعقد ابن جنّي لمسألة الحمل على اللغة الضعيفة بابا في الخصائص عنونه بالحمل على أحسن الأقبحين[6]. وعليه عوّل السيوطيّ في كتابيه:

---

[1] نفسه ١٤/٢

[2] شرح التسهيل لأبي حيان ٣٧٨/٤ وينظر الاقتراح ٢٣٦ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٠٤/١

[3] ألفية ابن مالك ٦١

[4] الكتاب ٢٩٩/٣ قال سيبويه: " ومن العرب من يقول: خمسة عشرك، وهي لغة رديئة".

[5] توضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٩/٣

[6] الخصائص ٣١٧/٣

"الأشباه والنظائر"و"الاقتراح في علم أصول النحو"ولكنه عنون لها في الكتاب الأوّل بالحمل على أحسن القبيحين[1]، وهو العنوان نفسه الذي ورد في كتاب الكليات للكفويّ[2]. وعنون لها في الكتاب الثاني بـــ: في تعارض قبيحين[3].

وذلك في نحو: فيها قائمًا رجلٌ. لما كنت بين أن ترفع قائمًا، فتقول: فيها قائمٌ رجلٌ، بتقدّم الصفة على الموصوف–وهذا ممتنع– وبين أن تنصبه حالًا من النكرة بلا مسوّغ، وهو خلاف القياس، ولكنه سُمع نثرًا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه[4]. كما ورد في الشعر، نحو قول كثير:

لعزّة مُوحشاً طَلَلُ. . . يَلوحُ كأنّه خَلَلُه

بنصب (موحشا) على الحال من (طلل)، وهو نكرة.

فالحمل على هذه اللغة الضعيفة أولى. قال ابن جنّي: "وهذا على قلّته جائز[6]". ثمّ مثّل على قاعدة الحمل على اللغة الضعيفة بمثال آخر فقال: "وكذلك تقول: ما قام إلا زيدًا أحدٌ فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى، إلا في لغة ضعيفة[7]"؛ وهذه اللغة الضعيفة حكاها يونس عن

---

[1] الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥ ١٧٨/١

[2] الكليات ٣٧٩

[3] الاقتراح ٢٤١

[4] الكتاب ١٢٤/٢و ما بعدها

[5] ينظر ديوانه ص ٥٠٦. وقد وقع الخلط بينه وبين بيت آخر لذي الرمة أوله: (لمية موحشا طلل قديم)

[6] الخصائص ٢١٤/١

[7] نفسه ٧٨/٣

بعض العرب الموثوق بهم[1]. وبناء عليها، فقد أجاز الكوفيون والبغداديون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتباع في المسبوق بالنفي، فتقول: ما قام إلا زيدٌ أحد[2] ".

ثمّ قال ابن جنّي: "فاعرف ذلك أصلا في العربية تحمل عليه غيره[3]".

ونقل السيوطيّ عن ابن عصفور قوله: "إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ[4]"، ومعنى كلام ابن عصفور: أن المتحدّث بالعربيّة، ومَنْ يُصنّف بها إذا وجد نفسه بين هذين الخيارين: إمّا أن يستعمل اللغة الضعيفة، وإمّا أن يستعمل الشاذ، فإنّ استعماله للغة الضعيفة مقدّم على استعماله للشاذ؛ لأن هذه اللغة على ضعفها وقلّة المتحدّثين بها معزوّة إلى بعض العرب، ويمكن القياس عليها، وليس كذلك الشاذ. لهذا كان ارتكاب اللغة الضعيفة- وهي بلا ريب لغة لطائفة من العرب- مقدّم على ارتكاب الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ كتتميم مفعولٍ ممّا عينه واو؛ مثل: ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْووف، وفرس مَقْوُود، ورجل معْوود من مَرَضه. قال السيوطيّ: "وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه"[5].

---

[1] الكتاب ٣٣٧/٢

[2] شرح التصريح على التوضيح ٥٤٩/١

[3] الخصائص ٢١٤/١ وينظر الكتاب ٣٣٥/٢

[4] الاقتراح في علم أصول النحو ٢٣٦

[5] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٨٢/١ وينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٧٩٩/٢ والبلغة إلى أصول اللغة ١٠٠ وتاج العروس ٢٣/١

ومن هنا ينبغي التنبيه على أنّه لا يجوز القياس على كلّ ما روي، لأنّ بعضه شاذّ، والشاذّ يحفظ، ولا يقاس عليه؛ كجزم الفعل المضارع"أشرب" بلا مسوّغ في بيت امرئ القيس:

اليوم أشربْ غير مستحقب. . . إثما من الله ولا واغل[1]

والجزم بـــ(لن) الناصبة في قول كثير عزة:

أيادي سبا يا عزة ما كنت بعدكم. . . فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ[2]

فجزم الفعل المضارع "يحلى" بـــ"لن"

والنصب بـــ"لم" الجازمة في قول الراجز[3]:

في أي يومي من الموت أفر. . . أيوم لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِرْ[4]؟

فنصب الفعل المضارع"يقدر" بـــ"لم".

وحذف النون من المثنى(خطتان) من غير إضافة في قول الشاعر:

هُما خُطَّتَا: إمَّا إسارٌ[5] ومِنَّةٌ. . . وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجدَرُ

قال ابن عصفور: "وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جدًّا[1]". فمثل

---

[1] ويُروى: فاليوم فاشْرَبْ. وقَالَ النحويون: فاليوم أُسْقى، ولا شاهد فيهما حينئذ.

[2] قال ابن هشام: " مُحْتَمل للاجتزاء بالفتحة عَن الْألف للضَّرُورَة"مغني اللبيب٣٧٥

[3] نسب للحارث بن المنذر الجرمي

[4] قال البصريون: يريد النون الخفيفة، فحذفها وبقي ما قبلها مفتوحا دليلا عليها. ورأى ابن جني أن أصله بسكون الراء للجزم، ثمّ حركت بالفتح لمجاورتها للهمزة المفتوحة، كما حكى سيبويه: المراة والكماة، يريدون: المرأة، والكمأة. ينظر سر صناعة الإعراب٨٩/١واللباب في علل البناء والإعراب٢٨٨/٢ والممتع الكبير في التصريف٢١٥

[5] روي" إسار"بالجرّ، فيكون شاهدا على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـــ"إمّا"

هذا لا ينبغي القياس عليه؛ لأنّه ليس من اللغات الضعيفة في شيء، وإنّما هو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنّه قد يكون من غلط الرواة، أو من باب الضرورة الشعرية. ومحال أن يكون لغة للشاعر، بله أن يكون لغة لقوم من العرب. لا سيما أنّ كثيرا من هذه الشواهد إمّا مجهولة القائل، وإمّا لها روايات أخرى لا تخرج عن قواعد النحو العربيّ، ويؤكّد هذا أنّ المعروفين من هؤلاء الشعراء ملتزمون بتلك القواعد في سائر أشعارهم الأخرى. ولقد أصاب ابن الأنباري حين قال: "ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها[٢]".

فليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجّةً على الأصل المجتمع عليه في كلام، ولا نحو[٣].

وبناء على ما تقدّم يمكن القول إنّه يجوز القياس على اللغة الضعيفة ما لم تهدم كلّيّة من كلّيّات أصول النحو، أو قاعدة من قواعده الفرعيّة، بُنيتا على لغات أفصح منها، صحيحة في ثبوتها، صريحة في دلالتها، فحينئذ يُحتفظ بتلك اللغة الضعيفة، ولا يُقاس عليها. وأمّا إذا كان الاختلاف بينهما اختلاف تنوّع فقط، وليس اختلاف تضادّ، فلا مانع من اعتمادها، والحمل عليها.

---

[١] الممتع الكبير في التصريف ٣٣٧

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٥٠٣

[٣] الاقتراح في علم أصول النحو ١٣٠

الخاتمة

نتائج البحث:

انتهى البحث إلى نتائج عدّة، منها:

١- المقصود باللغات تلك اللهجات العربيّة المختلفة التي كان يتكلّم بها العرب في عصور الاحتجاج.

٢- حدّد البحث مفهوم اللغات الضعيفة في اللغة والاصطلاح، واستطاع أن يوفّق بين التعريفات التي وقف عليها.

٣- انتهى البحث إلى وضع معيار تعرف به اللغة الضعيفة، ومدار ذلك على ناقل اللغة، واللغة المروية، وقياس النحاة.

٤- اللغات الضعيفة تمثل حقلًا لغويًّا لا ينبغي إهداره أو الحيف عليه.

٥- توصّل البحث إلى أنّ جميع أنواع السماع فيها لغات ضعيفة؛ فلم تخلُ منها القراءات القرآنيّة المتواترة، ولا الأحاديث الصحيحة، ولا كلام العرب المنثور أو المنظوم.

٦- على الرغم من تصريح أكثر العلماء بعدم الاعتداد باللغات الضعيفة، إلا أنّ هذه اللغات كان لها أثر في مختلف أصول النحو وفروعه.

٧- يرى البحث جواز الاحتجاج بالحديث النبويّ الصحيح في اللغة والنحو.

٨- حدّد البحث نوعي الإجماع: إجماع العرب، وإجماع النحاة، وبيّن ما بينهما من فرق. وأظهر أثر اللغات الضعيفة في نوعيه.

٩- يدعو البحث إلى ضرورة التفريق بين ما جاء في الشواهد

الشعريّة من باب الضرورات، وما روي على أنّه لغة من اللغات، فالأوّل لا يجوز القياس عليه، وأمّا الثاني فيجوز عليه القياس.

١٠- يرى البحث جواز القياس على اللغة الضعيفة، ما لم تهدم كلّيّة من كلّيّات أصول النحو، أو قاعدة من فروعه، بُنيت على لغة أفصح منها، صحيحة في ثبوتها، صريحة في دلالتها، فحينئذ يُحتفظ بتلك اللغة الضعيفة، ولا يُقاس عليها. وأمّا إذا كان الاختلاف بينهما اختلاف تنوّع فقط، وليس اختلاف تضادّ، فلا مانع من اعتمادها، والحمل عليها، خاصّة إذا دعت الحاجة إليها.

وبالله التوفيق، وهو الهادي إلى سواء الطريق

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

١- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ

٢- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٣- إصلاح المنطق، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، تحقيق محمد مرعب دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م

٤- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٥- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

٦- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: د/حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، ط٣.

٧- ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المكتبة العصرية، بيروت ط١، ١٤٢٤ هـ
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية ط١. ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

(ب)

١- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ
٢- البلغة إلى أصول اللغة، لأبي الطيب محمد صديق خان الحسيني، تحقيق سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة جامعية – جامعة تكريت

(ت)

١ – تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفضل محمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر

بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤ هـ.

٣ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة – الرياض ط١، ١٤١٤هـ

٤ التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

٥ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠١م

٦ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

(ج)

١ –الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

(ح)

١_ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م

(خ)

١ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧

٢ –الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤

(د)

١ _ درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١ ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

(ر)

١_ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

(س)

١ _ سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

٢ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

(ش)

١ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٢ شرح التسهيل لابن مالك،تحقيق د.عبدا لرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون،دار هجر ط١ ١٤١٠، ١٩٩٠.

٣ شرح شافية ابن الحاجب - لركن الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٤ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٥ شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة ط١١، ١٣٨٣ هـ.

٦ شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ط ١.

٧ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط٣، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

(ص)

١ _ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء، محمد علي بيضون، ط١.

٢ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ط٤، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م

(ض)

١_ ضرائر الشِّعْر لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٠ م

(ع)

١_ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت

٢- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(ف)

١ الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد، المعروف

بثعلب، ، تحقيق: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.

(ق)

١- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان ط٨، ١٤٢٦-٢٠٠٥

(ك)

١_ الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م

٢_ الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٣_ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١ – ١٩٦٦م.

٤_ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

(ل)

١_ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق ط ١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٢_ لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على، المعروف بابن منظور، دار صادر – بيروت ط٣- ١٤١٤ هـ.

(م)

١_ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ - ١٤٢٢ هـ

٢- المحصول، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٣_ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤_ مختار الصحاح لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ /
-١٩٩٩

٥-مراتب النحويين، لعبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبيّ، مطبعة نهضة مصر.

٦_ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن علي بن (سلطان) محمد، الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٧-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق فؤاد علي

منصور، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٩-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية – بيروت

١٠_ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١

١١_ معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

١٢-المغرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد، الخوارزمي المُطَرِّزِيّ، دار الكتاب العربي.

١٣_ المقتضب، لأبي العباس المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت.

١٤_ الممتع الكبير في التصريف، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦.

١٥-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط٢، ١٣٩٢.

(هـ)

١_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

(و)

١_ الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

ملخص البحث

اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو

للعرب في عصور الاحتجاج لغات متعدّدة ومتنوّعة يخالف بعضها بعضا في ظواهر صوتية، وبنيوية، وتركيبية، ودلالية. وقد أصدر علماء العربيّة أحكاما على تلك اللغات، فكان منها الفصيح، والأفصح، والضعيف، والرديء،والقبيح، والمتروك، إلى غير ذلك من الأحكام. وظنّ بعض المهتمّين بالعربيّة أنّ اللغات الضعيفة لا يُعتدّ بها في أصول النحو، ولا فروعه. وقد حول البحث أن يُعرّف باللغات الضعيفة، وأن يقف على المعايير التي اعتمدها العلماء في الحكم عليها بالضعف، وأن يظهر أثر هاتيك اللغات في أصول النحو.